اقتصاد

أميركا تخشى حرق النفط الروسي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

حثت الولايات المتحدة الأميركية أوكرانيا على وقف الهجمات على البنية التحتية للطاقة في روسيا، محذرة من أن ضربات الطائرات المسيرة قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وإثارة الانتقام، بينما يسعى الرئيس جو بايدن إلى عدم إغضاب المستهلكين الأميركيين قبل الانتخابات المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الجاري. وتم تسليم التحذيرات المتكررة من واشنطن إلى كبار المسؤولين في جهاز أمن أوكرانيا (إس يو بي)، ومديرية الاستخبارات العسكرية المعروفة باسم «جي يو آر»، حسبما قال ثلاثة أشخاص مطلعين على الأمر لصحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، أمس الجمعة. وقال أحد الأشخاص إن البيت الأبيض يشعر بالإحباط بشكل متزايد بسبب هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية التي ضربت مصافي النفط والمحطات والمستودعات ومنشآت التخزين في جميع أنحاء غرب روسيا، وهو ما أضر بقدرتها على إنتاج النفط.

ولا تزال روسيا واحدة من أهم مصدري الطاقة في العالم على الرغم من العقوبات الغربية المفروضة على قطاع النفط والغاز لديها. وارتفعت أسعار النفط بنحو 15% هذا العام إلى 85 دولاراً للبرميل، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الوقود في الوقت الذي يبدأ فيه بايدن حملته لإعادة انتخابه. كما أن الطلب على النفط عالمياً يفوق التوقعات، حيث يستهلك العالم المزيد من النفط أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يثير تساؤلات بشأن موعد وصول الاستهلاك العالمي إلى الذروة. وساهم التعطش المستمر للنفط الخام في زيادة لهجة الثقة التي تحدث بها مسؤولون تنفيذيون في مؤتمر «أسبوع سيرا» السنوي، الذي تنظمه «ستاندرد آند بورز غلوبال»، وهو الاجتماع السنوي لصناعة النفط في هيوستن، عاصمة الطاقة الأميركية. ورغم صعود السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة، قال العديد من المشاركين الذين تحدثوا في المقابلات أو أمام الحضور في المؤتمر، الأسبوع الماضي، إنهم يتوقعون ارتفاع الاستهلاك لسنوات عديدة قادمة، وهو ما يوجه ضربة لتحقيق أهداف إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي.

وقال أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو» السعودية، أكبر منتج في العالم: «علينا أن نتخلى عن خيال التخلص التدريجي من النفط والغاز». وأضاف الناصر في خطاب صفق له الحاضرون بحماسة: «ينبغي أن نستثمر فيهما (النفط والغاز) بشكل مناسب، بما يعكس افتراضات الطلب الواقعية، طالما كان الأمر ضرورياً». بدوره، قال راسل هاردي، الرئيس التنفيذي لـ«فيتول»، وهي أكبر شركة عالمية لتجارة النفط، أمام المؤتمر، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس، إن شركته تراجع تقديراتها بشأن الذروة المقدرة لاستهلاك النفط إلى أوائل ثلاثينيات القرن الحالي بسبب التوقعات المنخفضة بشأن اعتماد السيارات الكهربائية.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع الطلب على النفط بمقدار 1,3 مليون برميل يومياً خلال العام الجاري 2024. لكن ذلك أقل من الصعود في الطلب البالغ 2,2 مليون برميل في العام الماضي، عندما أدى إلغاء الصين قيود مواجهة كورونا لزيادة الاستهلاك، إلا أنه لا يزال جيداً وفقاً للمعايير التاريخية.

(Getty)

«تسلا» تخفض إنتاجها في الصين

خفضت «تسلا» إنتاج السيارات الكهربائية في مصنعها بالصين، وفق أشخاص مطلعين على الأمر، وسط ضعف نمو مبيعاتها، واحتدام المنافسة في أكبر سوق للسيارات في العالم. وقد أصدرت شركة السيارات الأميركية في وقت سابق من الشهر الجاري تعليمات للموظفين بمصنعها في شنغهاي بخفض إنتاج مركبتي «موديل واي» و«موديل 3» وهما الطرازان اللذان تصنعهما في الصين، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ، أمس الجمعة. وتواجه مُصنعة السيارات التي يديرها إيلون ماسك منافسة ضارية متزايدة في الصين، ولا يقتصر التنافس على شركة «بي واي دي» الصينية فحسب، بل يمتد كذلك إلى مجموعة من مصنعي المركبات الكهربائية الآخرين الذين ينتجون مركبات أقل كلفة ومعززة بالتكنولوجيا، وبكميات كبيرة.

أخبار

صعود السياحة في تركيا

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة السياحة التركية، أمس الجمعة، أن عدد الزوار الأجانب ارتفع بنسبة 22,7% على أساس سنوي في فبراير/ شباط الماضي إلى 2,29 مليون شخص. وكان عدد الزوار الأجانب قد بلغ 1,87 مليون في فبراير/ شباط من العام الماضي

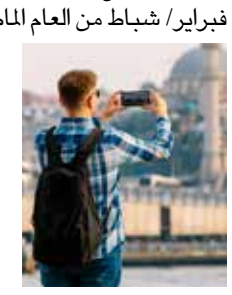

2023، في حين بلغ عددهم 1,54 مليون في نفس الشهر من عام 2022، وفق البيانات التي أوردتها رويترز.

880 مليون دولار لأوكرانيا

قال صندوق النقد الدولي إن مجلسه التنفيذي وافق على مراجعة ثالثة لبرنامج قرض لأوكرانيا بقيمة 15,6 مليار دولار، ما يتيح صرف 880 مليون دولار لدعم الميزانية وبما يصل بإجمالي الأموال التي جرى صرفها إلى 5,4 مليارات دولار.

وأشار الصندوق، مساء الخميس، وفق رويترز، إلى أن المخاطر التي تواجه أوكرانيا لا تزال مرتفعة بشكل استثنائي، لا سيما عدم اليقين المرتبط بالحرب مع روسيا وآفاق التمويل الخارجي، وذلك على الرغم من أن رئيس بعثة أوكرانيا جافين غراي قال للصحافيين إن الصندوق لا يزال يتوقع هدوء الحرب تدريجيا بحلول نهاية عام 2024.

وقال غراي إن الأداء العام لأوكرانيا في ما يتعلق ببرنامج صندوق النقد الدولي ظل قويا خلال عامه الأول، وقد استوفى جميع معايير الأداء الكمي باستثناء واحد يتعلق بإيرادات الضرائب.

صعود الأسهم اليابانية

أغلق مؤشر الأسهم اليابانية «نيكي» عند أعلى مستوى على الإطلاق، أمس، مدعوماً بمكاسب غير مسبوقة في وول ستريت يوم الخميس الماضي وارتفاع أسهم شركات صناعة السيارات على خلفية انخفاض الين. وأعلن كازو أويدا، محافظ بنك اليابان، الخميس، التزامه بمواصلة دعم الاقتصاد من خلال سياسة نقدية فائقة التيسير، حيث يعمل انخفاض الين على تحفيز المصدرين نظرا لزيادة الإيرادات من الخارج بالين.

عائدات قياسية للسياحة في فرنسا

سجلت عائدات السياحة رقماً قياسياً جديداً في فرنسا خلال عام 2023، حيث أنفق الزوار الأجانب 63,5 مليار يورو (68,5 مليار دولار)، حسب بيانات نشرها بنك فرنسا. ووفق البيانات، فقد سجلت إيرادات السياحة في عام 2023 زيادة بنسبة 12% مقارنة بعام 2022. وبعد أن وصل إنفاق السياح الأجانب إلى 56,7 مليار يورو في 2019، انخفض إلى 28,5 ملياراً في 2020 قبل أن يتحسن في عام 2021 مسجلا 34,5 ملياراً بعد التعافي النسبي من جائحة كورونا.

أسوأ أسبوع لبيتكوين في 2024 وسط عزوف المضاربين

لندن ـ **العربي الجديد**

شهدت عملة بيتكوين الرقمية أسوأ أسبوع لها في عام 2024، مع تراجع الطلب على صناديق تداول العملة المشفرة، حيث تراجعت أكثر من 10%، فيما حذر بنك الاستثمار الأميركي «جيه بي مورغان» من أن هناك فرصة أكبر لتراجع أعمق في قيمة العملة الأشهر عالمياً.

وخفتت شهية المستثمرين لصناديق بيتكوين، حيث سجلت المجموعة المكونة من 10 صناديق لتداول هذه العملة أكبر تخارجات على مدار ثلاثة أيام متتالية نهاية الأسبوع منذ إطلاقها في 11 يناير/كانون الثاني الماضي، ليهبط سعر بيتكوين إلى نحو 65,4 ألف دولار في نيويورك مساء الخميس، وفق وكالة بلومبيرغ.

وقال المحللون الاستراتيجيون في «جيه بي مورغان» بقيادة نيكولاوس بانيغروتزوغلو، في مذكرة، إن انخفاض تدفقات صناديق الاستثمار المتداولة بالعملات المشفرة تعد إشارات هبوطية مهمة بالنسبة إلى سعر بيتكوين. وكتب الاستراتيجيون: «تباطأت وتيرة صافي السيولة المتدفقة إلى صناديق الاستثمار المتداولة في بيتكوين الفورية بشكل ملحوظ، حيث شهد الأسبوع الماضي تخارجات كبيرة». وفي فبراير/ شباط الماضي، توقع البنك أن يتدهور سعر بيتكوين إلى نحو 42 ألف دولار بعد إبريل/ نيسان المقبل. على الرغم من أن عملة بيتكوين سجلت رقماً قياسياً عند 73,797 ألف دولار في 14 مارس/آذار الجاري، إلا أن الحماس بين المتعاملين قد يتضاءل، وفقاً لنعيم أسلم، كبير مسؤولي الاستثمار في شركة «زاي كابيتال ماركتس».

سبق أن تعرضت بيتكوين لقفزات هائلة في وقت وجيز وانهيار خاطف في قيمتها. فبعد أن سجل سعرها أدنى مستوياته في عام 2019، صعد بقوة في العام الأول لجائحة فيروس كورونا 2020، قبل أن ينخفض مجدداً في ربيع 2021. وتعافى في وقت لاحق من ذلك العام، لكن السعر انخفض في 2022 في أعقاب الانهيار المُشين لبورصة «إف تي إكس». وكانت القيمة السوقية للعملات المشفرة قد هوت من نحو 2,2 تريليون دولار في مطلع 2022، إلى نحو 800 مليار دولار في نهايته بحسب بيانات منصة كوين ديسك للعملات المشفرة، وخسرت بيتكوين وحدها خلال تلك الصدمة أكثر من 60% من قيمتها.

مال وناس

الاقتصاد العائلي الفلسطيني

تعويل على تخفيف آثار التدمير الكامل للقطاعات في غزة والنسبي بالضفة

تظهر التقديرات الرسمية الفلسطينية، تعرّض اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة لخسائر كبيرة بفعل الحرب على غزة وممارسات الاحتلال لخنق شرايين المعيشة في الضفة، إلا أن الرهان كبير على تخفيف الاقتصاد العائلي حجم الخسائر كما جرى مراراً في السابق

رام الله ـ **جهاد بركات**

ظل الاقتصاد العائلي في الضفة الغربية المحتلة حائط صد إلى حد كبير للتقليل من تداعيات ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لخنق معيشة الفلسطينيين، إلا أنه مع الحرب الحالية الدائرة على قطاع غزة وممارسات الاحتلال لقطع شرايين الاقتصاد، فإنه يواجه تحديات أعمق ويواجه رهاناً غير مسبوق على كسر حصار الأرزاق.

قد لا تعبر الأرقام والإحصاءات عن الحجم الحقيقي لتأثر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحرب على قطاع غزة وارتداداتها على الضفة الغربية في ظل العدوان المستمر، وصعوبة الرصد الفعلي، لكن توقفاً في الإنتاج في 86% من المنشآت الاقتصادية في غزة، وتراجعاً في الإنتاج في 29% من المنشآت الاقتصادية في الضفة يؤشران إلى عمق الأزمة. تلك أرقام قدمها أخيراً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حول خسائر وتآكل الإنتاج وخسائر القطاع الخاص في الأشهر الأربعة الأولى من الحرب، والتي وصلت فيها خسائر الإنتاج من دون الأضرار المباشرة في الممتلكات والأصول في غزة والضفة الغربية إلى 2,3 مليار دولار، بمعدل 19 مليون دولار يومياً.

وفقا لجهاز الإحصاء، فإن خسائر القطاع الخاص في الضفة الغربية وحدها وصلت إلى 1,5 مليار دولار، بينما بلغت في غزة 810 ملايين دولار، وهذا يعكس طبيعة وحجم الاقتصاد في غزة قبل الحرب مقارنة بالضفة بسبب الحصار الخانق والمتواصل منذ 17 عاماً، حيث كانت نسبة الإنتاج الاعتيادي في غزة خلال الأشهر الأربعة التي سبقت الحرب لا تتجاوز 14,6% من مجمل الإنتاج في الضفة وغزة، لتتقلص خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب إلى 3,2%، وقد توقف 89% من العاملين في غزة في القطاع الخاص عن العمل، وقدرت الطاقة الإنتاجية في قطاع غزة خلال الأشهر الأربعة الأولى للعدوان بـ14% بحسب جهاز الإحصاء، لكن هذه النسبة تشكلت من القطاعات الحيوية التي لم تتوقف بشكل تام لحاجتها الماسة، وتتمثل في القطاع الصحي، والمخابز، وجزء من قطاع التجارة الداخلية لسد احتياجات الناس من الغذاء والدواء بشكل خاص.

> خسائر القطاع الخاص في الضفة الغربية بلغت 1,5 مليار دولار في 4 أشهر

يؤكد مدير دائرة السياسات والإحصاء في وزارة الاقتصاد الفلسطينية رشاد يوسف في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن نسبة الخسارة الأكبر تركزت في قطاعي التجارة الداخلية الجملة والتجزئة، والخدمات وهما يشكلان 86% من مجمل المنشآت، حيث بلغت الخسارة فيهما 1,5 مليار دولار، بنسبة وصلت إلى 64%، يليهما القطاع الصناعي الذي خسر 772 مليون دولار، بنسبة 33% من الخسائر، وهي نسبة كبيرة مقارنة باستحواذ القطاع الصناعي على حوالي 10% من المنشآت العاملة في الضفة وغزة.

يتوقع يوسف أن تصل الخسائر في نصف السنة الأولى، إلى 3,3 مليارات دولار في الضفة وغزة، معتقدا أن الخسائر اليومية تفوق ما ذهب إليه جهاز الإحصاء وقد تصل إلى 25 مليون دولار يومياً، لكنه فضل اعتماد التحليل وفقا للأرقام الرسمية المعلنة حتى الآن. ويقول إن التوقف في الإنتاج لم يقتصر على غزة، بل شمل منشآت في الضفة، نتيجة لزيادة حدة الانتهاكات والإغلاقات، والتي أخرجت منشآت من السوق.

وفي ظل توقف تام للإنتاج في معظم المنشآت في غزة، يشير يوسف إلى أن وزارة الاقتصاد أجرت رصداً مع بداية الحرب في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أظهر أن القطاع الأكثر تضرراً في الضفة الغربية، هو قطاع الخدمات، حيث أشارت 63% من منشآت هذا القطاع إلى تراجع أعداد العاملين، بتسريح جزء منهم أو عمل آخرين بدوام غير كامل، وتراجعت قيمة الإيرادات الشهرية فيه بنسبة 56%. كما تضررت قطاعات بعينها في النشاط التجاري في الضفة، حيث استمرت المبيعات المتعلقة بالغذاء مع استمرار الطلب عليها، بينما تراجعت في الملابس والأحذية والأدوات الكهربائية والبناء والمركبات، بحيث تم رصد تراجع مبيعات بمتوسط 54% في 95% من المنشآت التجارية.

أما الصناعة في الضفة الغربية فتراجع مستوى إنتاجها وفقا للرصد المذكور، بمتوسط 44%، وفسر يوسف ذلك بكون جزء من إنتاجها كان يوزع في قطاع غزة قبل الحرب، فضلاً عن تأثير قرابة 700 حاجز ونقطة عسكرية وطريق مغلق في الضفة. بدوره، يقول الخبير والمحلل الاقتصادي ثابت أبو الروس لـ«العربي الجديد»، إن تآكل وتضاؤل الإنتاج بشكل كبير نجما عن تعمد الاحتلال تدمير البنية التحتية التي تُعتبر المقوم الأساس للاقتصاد، وكذلك تدمير المصانع والشوارع وحتى آلات النقل، فضلاً عن إقامة الحواجز أمام نقل مدخلات الإنتاج وعرقلة تنقل السلع والخدمات بين المحافظات، كما حرم الاقتصاد من إمكانية نقل الأموال بين الضفة وغزة.

ولأن الاقتصاد الفلسطيني لا يمكن وصفه كاقتصاديات الدول كما يقول أبو الروس، بل كاقتصاد ضعيف، لأنه بالأساس تابع للاقتصاد الإسرائيلي، فإنه يسهل تدميره، وقد تم تدميره بشكل كبير خلال فترة زمنية قصيرة. في الضفة الغربية، فإن عزل الاحتلال للمحافظات بعضها عن بعض بالحواجز وإغلاق الطرق، أدى إلى صعوبة أو نقل السلع بتكاليف عالية، ولكن في المقابل يرى أبو الروس أن أية انفراجة تتعلق بالعدوان على قطاع غزة سيكون لها أثر في تحول سريع ومهم في المسار الاقتصادي.

يشير أبو الروس في هذا الإطار إلى سيناريوهين قدمهما البنك الدولي، أحدهما إيجابي يلفت إلى إمكانية تعافي الاقتصاد الفلسطيني خلال عشرة أعوام، وآخر سلبي، قد يمتد فيه التعافي بين 50 و90 عاماً.

الخسارة الكبرى لركزت في قطاعي التجارة والخدمات (Getty)

استهلاك

القهوة اليمنية تقاوم للبقاء على موائد رمضان

صنعاء ـ **محمد راجح**

تفرض مشروبات القهوة اليمنية بأنواعها المختلفة نفسها في موائد غالبية الأسر خلال شهر رمضان باعتبارها من أهم مكونات مائدة الإفطار الرمضانية إلى جانب التمور والتي يحرص كثير من اليمنيين على توفير كمية كافية منها لمعظم أيام الشهر. ويزاحم «القشر» أصناف البن الأخرى في موائد الإفطار الرمضانية حيث تتم صناعته وإعداده من قشور القهوة، وكذا الزنجبيل، في حين يحظى «الشاي» برواج واسع خصوصاً في المقاهي التي تختلط بها صنعاء ومختلف المدن اليمنية. لكن هذه المشروبات المتعددة للقهوة اليمنية الشهيرة لم تسلم هي الأخرى من الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي يواجهها اليمن وسط فقدان نسبة كبيرة من السكان لمصادر دخلهم المتاحة والتي تشمل كذلك رواتب مئات الآلاف من الموظفين المدنيين. يقول عبد الباري حسان، مالك محل لبيع البن والتوابل، في صنعاء، لـ«العربي الجديد»، إن هناك تراجعا في اهتمام المواطنين بشراء القهوة اليمنية من البن والقشر والزنجبيل خلال شهر رمضان، لكنه يشير إلى أن بعض الأسر لا تزال تحرص على شراء القهوة من البن والقشر بحسب دخلها ومستواها المعيشي، وفي متجر مجاور يشكو البائع ناصر الخولاني من تراجع القدرات الشرائية كثيراً لمعظم الأسر، قائلا لـ«العربي الجديد»، إن نسبة كبيرة من المتسوقين الذين تزدحم أسواق صنعاء الشعبية العتيقة بهم يتفرجون أكثر مما يشترون، في حين أن هناك نسبة مهمة تشتري حاجتها من القهوة بكميات منخفضة نوعا ما مقارنة بالأعوام السابقة، حيث كانت أصناف القهوة اليمنية تحظى برواج واسع في مثل هذه الأيام من شهر رمضان. وبحسب آخر بيانات مسح ميزانية الأسرة في اليمن، الصادرة قبل عام 2015 عن الجهاز المركزي للإحصاء فإن إنفاق ما يقرب من 2,5 مليون أسرة في اليمن على البن والشاي قدر حينها بنحو 19 مليار ريال سنوياً (حوالي 88 مليون دولار وفق صرف الصرف آنذاك). لكن الأزمة الاقتصادية وتدهور العملة وسعر صرف الريال اليمني الذي تسبب في قفزات في الأسعار ضغط كثيرا على القدرات الشرائية للمواطنين. وكان سعر صرف الريال لا يتجاوز 250 ريالا مقابل الدولار الأميركي قبل اندلاع الصراع، بينما يصل سعر صرف العملة المحلية حالياً إلى أكثر من 1620 ريالا مقابل الدولار في عدن التي تتخذ منها الحكومة المعترف بها دولياً عاصمة مؤقتة لها، ونحو 530 ريالا في صنعاء ومناطق نفوذ الحوثيين. ويشتهر اليمن بزراعة القهوة التي تحظى عملية زراعتها مؤخراً باهتمام نسبي بالرغم من الصعوبات التي يشكو منها المزارعون حيث تقدر بيانات زراعية إنتاج اليمن من «البن» العام الماضي بنحو 22 ألف طن.

> اليمن انتج نحو 22 الف طن من البن العام الماضي

عمان

مصفاة ثالثة تضاعف حجم تكرير النفط

مسقط ـ **كريم رمضان**

ارتفاع كبير تشهده سلطنة عُمان في إنتاج وقود السيارات بلغت نسبته 57% بحسب الإحصاء الصادر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ما يقدم مؤشراً على قفزة نوعية باتت السلطنة مرشحة لتحقيقها بعد افتتاح مصفاة الدقم مؤخراً كأكبر مشروع خليجي مشترك مع الكويت. ومع التشغيل التجاري الرسمي لمصفاة الدقم، ارتفعت الطاقة التكريرية لمصافي النفط في عُمان إلى أكثر من 500 ألف برميل يومياً، ما ساهم في رفع إنتاج من وقود السيارات والطائرات، إضافة إلى غاز النفط المسال. وبحسب الإحصاءات الرسمية، ارتفع إنتاج السلطنة لوقود السيارات الممتاز «95 أوكتان» بنسبة 12,7%، ليبلغ نحو 951 ألف برميل بنهاية يناير/كانون الثاني الماضي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، في حين بلغت مبيعاته 993 ألف برميل. كذلك ارتفع إنتاج وقود الطائرات بنسبة 39,7% ليبلغ مليونا و77 ألفا و800 برميل، حسبما أوردت وكالة الأنباء العمانية. ومصفاة الدقم هي ثالث مصافي النفط في السلطنة يجري تشغيلها، بعد مصفاة ميناء الفحل، التي تبلغ طاقتها التكريرية 106 آلاف برميل يومياً، ومصفاة صحار، التي تبلغ طاقتها التكريرية 198 ألف برميل يومياً. وعزا تقرير نشرته صحيفة «عمان أوبزرفر» في 16 مارس/آذار الجاري، الارتفاع في إنتاج السلطنة من وقود السيارات والطائرات إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمصافي والصناعات البترولية، وزيادة الطلب المحلي والدولي على الوقود، وكذلك التوسع في القدرات الإنتاجية للبلاد. ويشير الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الارتفاع الكبير في إنتاج وقود السيارات والطائرات في عُمان «مبشر» ويعكس مستوى التقدم بالاقتصاد الوطني، خاصة منذ النصف الثاني من عام 2023.

الطاقة التكريرية لمصافي النفط في عُمان ارتفعت الى أكثر من 500 ألف برميل يوميا (Getty)

ويضيف الطوقي أن زيادة الإنتاج من شأنها رفع الصادرات العمانية وتقليل الواردات من المنتجات النفطية، ما يدعم التوجه نحو الاكتفاء الذاتي من مشتقات النفط وفتح مزيد من الأسواق الخارجية لها، وهو ما يتوقع استمراره خلال الشهور القادمة.

ولفت إلى أن افتتاح مصفاة الدقم له أثر مهم في الرقم الكبير لزيادة إنتاج السلطنة للمنتجات النفطية، لأنه يضيف مصفاة ثالثة إلى مجموع المصافي النفطية بالسلطنة، التي كانت تملك مصفاتين فقط واحدة في مسقط وأخرى في صحار.

ويؤكد الخبير الاقتصادي العماني أن أثر افتتاح مصفاة الدقم سيكون كبيراً داخلياً وخارجياً، خاصة مع تصدير ميناء الدقم لكميات كبيرة من المنتجات النفطية، وعدم اعتماد المصفاة على السوق العمانية فقط، بل على نفط الأسواق العالمية أيضا، وبالتالي فإن أثر إنتاج المصفاة سيشمل تحريك المناولة في ميناء الدقم والمساهمة في تنشيطه.

تحقيق

رغم انفراج أزمة الدولار في مصر وتراجع سعر العملة الأميركية وخفوت جذوة السوق السوداء، إلا أن الأسواق لا تزال تشهد ارتفاعاً في أسعار السلع وشحاً في العديد من المنتجات، وسط ارتياب حكومي في السيطرة على الأسواق واتهام للتجار بالاحتكار والجشع

الاحتكار يتغول في مصر

شح في السلع وغلاء لا يتوقف رغم انفراجة الدولار

القاهرة ـ **عادل صبري**

تواصل أسعار مختلف السلع ارتفاعها في مصر، رغم الوعود الرئاسية والحكومية المتكررة بمواجهة حاسمة للتضخم المرتفع وضمان استقرار أسعار المنتجات الأساسية وتوفيرها في الأسواق لتكون في متناول المواطنين بكلفة مقبولة، لا سيما بعد تواري السوق السوداء للدولار وتراجع سعر صرف العملة الأميركية أخيراً بعد التدفقات الأجنبية المتأتية من بيع أصول كبيرة والمنح والقروض. يعكس تباين الأسعار مع وفرة الدولار لدى الحكومة والبنوك تباطؤ وصول السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة، الأمر الذي يتضح في ندرة المعروض وارتفاع الطلب في شهر رمضان واقتراب فترة الأعياد، التي تشهد عادة زخماً في شراء مختلف السلع. يؤكد الخبراء لجوء الحكومة إلى معالجة شح السلع بقرارات نقدية تستهدف توفير السيولة للموردين، بينما تختار نوعية المشتريات والمبالغ التي توفرها للموردين المحددين من جانبها، دون أن تسمح بحرية استيراد السلع المطلوبة للمواطنين، حيث تواصل فرض قيود على الاستيراد، وتلزم الموردين بتدبير 120% من قيمة كل صفقة، وهو ما يضطرهم إلى تدبير الدولار من البنوك مقابل عمولة تراوح ما بين 10% و15%، أو المخاطرة بتجميعه من السوق الموازية (السوداء) بنحو 55 جنيهاً للدولار.

وتتسبب هذه القيود في مواصلة أسعار السلع ارتفاعها، وهو ما يربك الحكومة التي تسوق لصفقات حصولها على قروض وعوائد بيع أصول عامة بقيمة 55 مليار دولار خلال العام الجاري، الأمر الذي ينهي أزمة مالية خانقة تجعلها في مأمن من اضطرابات اجتماعية حذر اقتصاديون وبرلمانيون ومؤسسات دولية من خطورتها طوال الأشهر الماضية. تشمل موجات الغلاء زيادة أسعار الطعام، كالدواجن والأجبان والبيض والسكر والزيوت، وهو ما يتعارض مع موجات انخفاضات سعرية تشهدها الأسواق الدولية، وذلك رغم ما ترصده الحكومة من مليارات الدولارات للإفراج عن السلع والبضائع المكدسة في الموانئ.

كما ارتفعت أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية والملابس، مع استقرار نسبي في أسعار السلع المعمرة والاستهلاكية غير الأساسية. وتتهم الحكومة التجار بالجشع وبالتسبب في تصعيد موجات الغلاء، وتبدو عاجزة عن توفير البدائل مكتفية بمزيد من الوعود بحلها خلال بضعة أسابيع، في ظاهرة يعتبرها جودة عبد الخالق، وزير التضامن الأسبق، «دليلاً واضحاً على أن الحكومة ولجنة ضبط الأسواق وأسعار السلع، التي عقدت عدة اجتماعات خلال الآونة الأخيرة بحضور وزراء التموين والصناعة وقيادات اتحاد الغرف التجارية وأجهزة حماية المستهلك والمنافسة ومنع الاحتكار، فشلت فشلاً ذريعاً في مهمتها».

يشير الوزير الأسبق والخبير الاقتصادي، في خطاب وجهه للحكومة، نشرته الأربعاء الماضي جريدة «الأهالي» الصادرة عن حزب التجمع الوحدوي (يسار)، إلى أنه رغم توافر الدولار منذ أسبوعين، إلا أن المواطن لم يجد السكر المختفي من الأسواق، ولم تنخفض الفائدة بمعدل 600 نقطة (6%) دفعة واحدة مع تعويم العملة التي تراجعت من 31 جنيها للدولار إلى نحو 50 جنيهاً للدولار دفعة واحدة في اليوم الأول للتعويم، بهدف جذب السيولة إلى البنوك وعدم توجه المواطنين نحو المزيد من الاستهلاك، في الوقت الذي وعدت فيه بتوفير الدولار للموردين وفقا لأسعاره السائدة بالبنوك.

> 1,7
> شارك رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، في الاسبوع الماضي، في احتفال ضخم بميناء الإسكندرية شمال البلاد بخروج بضائع ومستلزمات انتاج سلع اساسية، قيمتها 1,7 مليار دولار، من المنافذ الجمركية كافة.

> المستوردون ملزمون بتدبير 120% من قيمة كل صفقة بالدولار

> زيادة الرسوم الجمركية وربطها بسعر الصرف الجديد للدولار

يؤكد عبد المطلب أن إلغاء البنك المركزي اجتماع لجنة السياسات النقدية الدوري، مساء الخميس الماضي، وجه رسالة طمأنة للأسواق بأن الدولة جادة في مسألة تعويم الجنيه للحد من ارتفاع قيمة الدولار في السوق الموازية التي تتحكم في أسعار السلع الأساسية وكافة المنتجات بالأسواق، وأنها لن تتجه إلى مزيد من رفع الفائدة حاليا، لتشجع الموردين على تدبير السيولة التي يحتاجونها من البنوك لشراء السلع ومستلزمات الإنتاج ويمكنهم من توفيرها بأسعار مناسبة بالأسواق.

يرى الخبير الاقتصادي أن الحلول التي تطرحها الحكومة لمواجهة الغلاء تصطدم بالقواعد التي فرضها البنك المركزي لتمويل الواردات، منذ فبراير/ شباط 2022، ويوضح أن البنك المركزي متمسك بنظام السماح باستيراد السلع بنظام «الاعتمادات المستندية»، حيث يطالب الموردين بسداد كامل قيمة الصفقات التي يتفقون عليها مع نظرائهم بالخارج، بالإضافة إلى 20% زيادة في قيمة التمويل، وهو ما يحمّل الموردين مخاطر عالية عند إبرام الصفقات ويدفعهم للاقتراض بفوائد مرتفعة تزيد عن 30%.

ويضيف أن دفع الفواتير بكامل القيمة يضيق الخناق على الموردين، ويكتفي أغلبهم بطلب الواردات عند الحدود الدنيا بما يناسب حجم السيولة لديهم، والتركيز على السلع التي تحددها الحكومة والخاصة بالسلع الغذائية والدوائية لضمان التمويل من البنوك، دون أن تحقق إشباعاً لطلبات المستهلكين المتراكمة خلال العامين الماضيين، ويشعر المواطنون بأن التدفقات النقدية التي حصلت عليها الحكومة تبخرت دون أن تحقق لهم أي فائدة مرجوة. يدعو عبد المطلب إلى ضرورة عودة البنك المركزي إلى نظام اعتماد «مستندات التحصيل» التي يقدمها الموردون للبنوك لتمويلها عند 10% من قيمتها أو 50% من كلفتها كحد أقصى، على أن يخرج البنك المركزي من عمليات الوساطة التي أقحم أجهزته فيها على مدار العامين الماضيين، بين الموردين والمصدرين، لتعود البنوك كجهة ضامنة لسداد مستحقات الطرفين.

يضع الخبير الاقتصادي شروطاً للقضاء على شح السلع وضمان خفض أسعارها بالأسواق، تشمل ابتعاد البنك المركزي عن تمويل صفقات الواردات وحساب سعر الصرف وتركه للبنك الخاص بكل مورد، واعتماد مستندات التحصيل لتخليص إجراءات الاستيراد والقضاء على بيروقراطية إنهاء مستندات الاستيراد في البنوك ومنافذ التخليص الجمركي، والإفراج عن جميع البضائع الموجودة حالياً في الموانئ دفعة واحدة، دون الالتزام بالقواعد المعلنة بالبنك المركزي، على أن تتولى الشركات المورّدة تسوية قيمة الصفقات في مراحل لاحقة.

ويتوقع اقتصاديون استمرار حالة انفلات أسعار السلع بالأسواق مع زيادة الرسوم الجمركية وربطها بسعر الصرف الجديد للجنيه، في ظل عدم قدرة الحكومة على مواجهة كبار المحتكرين للسلع بالأسواق وارتباكها في إدارة الأزمة، رغم قبولها بتحرير سعر الصرف للمرة الرابعة أملا في تهدئة موجات التضخم والقضاء على تراكم الواردات السلعية ومستلزمات الإنتاج في الموانئ. شارك رئيس الوزراء، الأسبوع الماضي، في احتفال ضخم بميناء الإسكندرية على البحر المتوسط، شمال البلاد، بخروج بضائع ومستلزمات إنتاج سلع أساسية قيمتها 1,7 مليار دولار من كافة المنافذ الجمركية، بهدف تلبية الطلب على السلع وزيادة حجم المعروض السلعي وتهدئة الأسعار والحد من التضخم الذي بلغ مستويات قياسية على مدار الأشهر الماضية.

زيادة كبيرة في أسعار الوقود

رفعت الحكومة المصرية أسعار مجموعة واسعة من منتجات الوقود، في وقت متأخر من مساء الخميس، حيث أعلنت لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية عن رفع أسعار بيع السولار (الديزل) والبنزين بأنواعه الثلاثة، بنسب كبيرة تصل إلى 21%، وزيادة سعر بيع أسطوانة الغاز للاستخدام المنزلي من 75 إلى 100 جنيه، بارتفاع نسبته 33%، وذلك في إطار ما يُعرف بـ«المراجعة الدورية لأسعار بعض أنواع الوقود بشكل ربع سنوي». وخالفت اللجنة مجدداً القرار المنشئ لعملها في 2019 بـ«عدم تعديل أسعار بيع منتجات الوقود في السوق المحلية بنسبة لا تزيد على 10%. ارتفاعاً وانخفاضاً». علماً أن الزيادة تتعلق بأسعار البيع في الربع الثالث من العام المالي الجاري (يناير/ كانون الثاني. مارس/ آذار)، ما يمهد إلى زيادة أخرى قريبة في أسعار البيع للربع الأخير من العام المالي (إبريل/ نيسان . يونيو/ حزيران). وشملت الزيادة سعر بيع السولار من 8,25 إلى 10 جنيهات للتر بارتفاع نسبته 21,2%، والذي يُستخدم في سيارات النقل الجماعي والنقل الثقيل وتوليد الكهرباء في المناطق النائية وأعمال البناء والزراعة. ما ينذر بارتفاع أسعار جميع وسائل النقل الحكومية والخاصة والسلع والمنتجات الأساسية.

ارتفاع مستمر في اسعار السلع خلال شهر رمضان (Getty)